61/2016

61/2016

الـوارنات عـــــــــدد

05 اوت 2016

مجلس نـواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 14 جويلية 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية والخاص بتمويل برنامج دعم تعصير القطاع المالي بتونس 2016-2017

فصل وحيد :

تمت الموافقة على اتفاق القرض الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس في 14 جويلية 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية والخاص بتمويل برنامج دعم تعصير القطاع المالي بتونس 2016-2017 بمبلغ قدره مائتان وثمانية وستون مليون (268.000.000) أورو.

61/2016

61/2016

الـــوارادات عـــــــــــدد
05 اوت 2016
مجلس نـــواب الشعـــب
مكتب الضبط المركزي

شرح أسباب

(مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 14 جويلية 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية والخاص بتمويل برنامج دعم تعصير القطاع المالي بتونس 2016-2017)

أبرمت الحكومة التونسية في 14 جويلية 2016 اتفاقية قرض مع البنك الإفريقي للتنمية بقيمة 268 مليون أورو في شكل دعم مباشر للميزانية وذلك للمساهمة في دعم تعصير القطاع المالي بتونس 2016-2017.

I. الإطار العام لبرنامج تعصير القطاع المالي بتونس

يندرج هذا البرنامج في إطار معاضدة المجهود الوطني في مجال دعم الإصلاحات في القطاع المالي وتعزيز دوره في تأمين تمويل ملائم ومستمرّ لاحتياجات الاقتصاد الوطني خلال الخماسية القادمة وكسب رهانات المرحلة القادمة.

II. محتوى البرنامج

تمّت بلورة عناصر هذا البرنامج على أساس جملة من الدراسات الفنية والتشاور المعمّق بين مختلف الأطراف المتدخلة. ويتضمّن حزمة من الإصلاحات التي تتمحور حول تقليص من الفوارق بين الجهات من خلال تحسين الإدماج المالي وتحسين نفاذ المؤسسات الصغيرة جدّا والصغرى والمتوسطة فضلا عن دعم متانة القطاع المالي وتطوير السوق المالية.

1. التقليص من الفوارق بين الجهات من خلال تحسين الإدماج المالي

تماشيا مع أولويات الخماسية القادمة المتمثلة خاصة في تقليص الفوارق بين الجهات وتحسين ظروف العيش فيها، تمّ إقرار جملة من الإجراءات التي تهدف إلى تحسين الإدماج المالي في الجهات من ناحية وتحسين النفاذ إلى أنظمة التمويل لفائدة المؤسسات الصغيرة جدّا والصغرى والمتوسطة من ناحية أخرى.

ففي إطار تحسين الإدماج المالي، سيتمّ دعم وضع الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي والمقرّر اعتمادها إلى جانب وضع الإطار المؤسساتي لهذه الاستراتيجية وذلك بإحداث المرصد الوطني للإدماج المالي.

للسوق المالية قصد تحسين التكامل بينها وإصدار ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالإخلالات الإدارية ومراجعة مجلّة التأمين.

وبالنسبة لتطوير السوق المالية، تهدف الإصلاحات إلى إضفاء مزيد من الفاعلية على سوق السندات العمومية وذلك بإحداث الوكالة التونسية للخزينة قصد تحسين التصرف النشيط في الدين وفي سيولة الخزينة العمومية والإمضاء على كراس شروط المختصين في رقاع الخزينة بالإضافة إلى تعزيز الرقابة على عمليات سوق رقاع الخزينة وتحسين ظروف النفاذ لسوق البورصة وبناء ونشر منحنى نسب الفائدة ليكون مرجعا للإصدارات وتقييم الأصول.

وفي سياق متصل، سيتم العمل على تحسين ظروف النفاذ لسوق البورصة وذلك من خلال مراجعة نسب وصيغ استخلاص المعاليم والعمولات الراجعة لهيئة السوق المالية وبورصة الأوراق المالية بتونس بعنوان الإصدارات والمعاملات وبقية عمليات البورصة إلى جانب عرض مشاريع تنقيح ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة وتنقيح الترتيب العام لبورصة الأوراق المالية، خاصة فيما يتعلق بإعادة تنظيم السوق البديلة، على الاستشارة العامة وذلك في إطار تطبيق أحكام القانون الجديد المنظم للسوق المالية. كما سيتمّ إطلاق مجموعة خدمات (KIT) لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة للتمويل عبر آلية السوق المالية وتحفيزها على الإدراج بالبورصة.

III. <u>الشروط المالية للقـــرض:</u>

- مبلغ القرض : 268 مليون أورو أي ما يعادل 645 م د ت،
- السحب : قسط وحيد،
- نسبة الفائدة[1] : اليوريبور 6 أشهر[2] يضاف إليه هامش متغير وهامش فترة السداد (20 نقطة أساس) مع إمكانية تثبيت نسبة الفائدة الأساس (اليوريبور) بطلب من المقترض
- مدة السداد: 25 سنة منها 7 سنوات إمهال،
- عمولة التعهّد: في صورة سحب المبلغ بعد تاريخ 31 ديسمبر 2016، يتمّ تطبيق هذه العمولة بنسبة 0,25 % كل ستة أشهر على أن لا تتجاوز 0,75 %.

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.

[1] تبلغ نسبة الفائدة حاليا 0 % +0,6+(0,24 -)÷0,2= 0,56%

[2] يبلغ اليوريبور حاليا 0%